A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/594
24 October 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

OCT 30 1991

الدورة السادسة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية

مذكرة من الامين العام

١ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى مقرره ٢٧٤/١٩٩١ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩١ ، أن يحيط علما بالمقترح المقدم من الامين العام في البيان الذي أدلى به في افتتاح الدورة العادية الثانية للمجلس لعام ١٩٩١ في ٣ تموز/يوليه ١٩٩١ بأن يتم النظر في عقد مؤتمر دولي يُعنى بتمويل التنمية ، (انظر E/1991/SR.16) . وقرر المجلس أيضا أن يحيل المسألة إلى الجمعية العامة ، في دورتها السادسة والاربعين لزيادة النظر فيها .

٢ - ويجري تعميم اقتراح الامين العام لتسهيل هذا النظر (انظر المرفق) .

المرفق

السلم والأمن والنمو والتنمية : احتياج عالمي إلى رأس المال

١ - أسندت إلى الأمم المتحدة ، بمقتضى ميثاقها ، مسؤولية تعزيز التقدم الاجتماعي وتحقيق مستويات حياة أفضل تتسم بالمزيد من الحرية . ولا يمكن فصل أعمال الأمم المتحدة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي ، كما تصوّرها الميثاق ، عن مهام المنظمة في مجالي السلم والأمن ، حسبما تبين بوضوح في السنوات الأخيرة بظهور مجموعة كبيرة من المشاكل العالمية . وأصبح واضحا أنه لا يمكن وضع نظام للأمن الجماعي يتمتع بمقومات البقاء دون إدخال تحسينات منتظمة على الحالة الإنسانية .

٢ - ولقد أكدت المداولات التي أجريت مؤخرا بين الحكومات على ضرورة إنعاش النمو والتنمية وأحاطت علما بأن المستويات الملائمة من تمويل التنمية - - تساهلية وغير تساهلية على حد سواء - - عناصر هامة من أجل تحقيق هذا الأمر . كما أكد على هذه الضرورة الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية (د إ - ٣/١٨) ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع (القرار ١٩٩/٤٥ ، المرفق) .

٣ - ومنذ أوائل السبعينات ، تسببت الصدمات الخارجية السلبية والسياسات المحلية الغير ملائمة في إيجاد بيئة اقتصادية لا تفضي إلى تكوين رأس مال وتحقيق تنمية في كثير من البلدان . وأدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في كثير من البلدان النامية إلى نشوب الحرب ، وانتشار الفقر ، وإيجاد مشاكل صحية وايكولوجية ، وزاد عدد اللاجئين والمشردين إلى حد كبير . ويعيش الآن ما يزيد عن بليون شخص في حالة من الفقر المدقع في العالم النامي . ويتعرض زهاء ٣٠ مليون افريقي لأخطار سوء التغذية والجوع بسبب المجاعة التي انتشرت عبر افريقيا[(١)] . لقد زادت احتياجات عددا لا بأس به من البلدان .

٤ - وشهد العالم خلال السنتين الماضيتين تحولات سياسية واقتصادية كبيرة . وتتسبب الحاجة الملحّة لإضفاء الطابع العصري على اقتصادات بلدان وسط أوروبا وشرقيها ، واستمرار الزيادة في متطلبات البلدان النامية ، لا سيما البلدان التي تعتمد على

مؤسسات الإقراض المتعددة الأطراف ، وحتمية ضمان بقاء مأوانا ، في الطلب المتزايد بسرعة على الموارد المالية على نطاق عالمي . والبلدان التي كانت في الماضي القريب من كبار الدائنين أصبحت الآن في حاجة إلى رأس المال . وألمانيا ، التي كانت قبل التوحيد مصدّرا كبيرا لرأس المال ، تشترك الآن في تمويل التحول الاقتصادي في أوروبا الشرقية . وقدرت تكلفة إضفاء الطابع العصري على ألمانيا الشرقية فقط بما يزيد عن ٣٠٠ بليون دولار كما قدرت تكلفة إعادة بناء أوروبا الشرقية بزهاء ترليونين من الدولارات خلال العقد المقبل . وتحتاج المملكة العربية السعودية والكويت ، وقد كانتا من كبار مصدّري رأس المال قبل حرب الخليج الفارسي ، في الوقت الحاضر إلى متطلبات مالية متزايدة إلى حد كبير وتلجآن إلى الاقتراض في أسواق رأس المال .

٥ - ومن شأن المتطلبات الجديدة والموسعة لرأس المال أن تؤثر على البلدان النامية بطريقة حادة بصفة خاصة لأن موقفها النسبي في الاقتصاد العالمي آخذ في التدهور منذ فترة من الزمن . ولقد أخذت التجارة العالمية في النمو بدرجة أسرع من صادرات وواردات تلك البلدان . وفي حين زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار اربعة أضعاف في الثمانينات انخفضت حصة البلدان النامية انخفاضا حادا . وبالفعل توقفت المصارف الخاصة عن منح القروض للبلدان المثقلة بالديون إلى حد كبير في بداية أزمة الدين في عام ١٩٨٢ . والآن وبعد انقضاء حوالي عقد من الزمان تحولت البلدان المدينة ككل إلى بلدان مصدّرة لرأس المال . وفي عام ١٩٨١ تحول تدفق الموارد الصافي إلى ١٥ بلد من أكبر البلدان المدينة وقدره ٣٠ بليون دولار إلى تدفق إلى الخارج قدره ٣٤ بليون دولار في عام ١٩٨٣ أعقبه تدفق أكبر من ذلك إلى الخارج خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠ . مما أدى بوضوح إلى فرض عملية تكيف رئيسية على تلك البلدان . والاثر المتراكم المترتب على ذلك هو اختلال التوازن المتوقع بين المدخرات والاستثمارات ، أي ، طلب كبير متزايد على رأس المال .

٦ - ونتيجة لذلك ، تفيد تقديرات صندوق النقد الدولي بأن الطلب الإضافي على المدخرات ربما يتجاوز إلى حد كبير مبلغ مائة بليون دولار في سنة ١٩٩١ وما بعدها . فإذا لم تنفذ على جناح السرعة تدابير بعيدة الاثر فسوف يصحح اختلال التوازن بأثر رجعي بزيادة سعر الفائدة . ومن شأن زيادة سعر الفائدة أن يحدّ من الاستثمارات والنمو في كل مكان ويترتب عليه آثار مدمرة في عدد كبير من البلدان المدينة في أمريكا اللاتينية وافريقيا وشرقي أوروبا .

٧ - والتحدي الحقيقي في المستقبل هو التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية لتصحيح اختلال التوازن المتوقع بين المدخرات والاستثمارات ومن ثم السماح لجميع البلدان بتنفيذ الاستثمارات اللازمة للنمو واجتذابها ، وتحسين الرفاهية الاجتماعية لرعاياها وتوحيد النظم السياسية المتعددة .

٨ - وتدل التجربة على أن البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء لم تحقق سوى قدر محدود من النجاح في مجال التدابير المتعلقة بجانب العرض التي تتخذها بغرض زيادة معدل وفوراتها . ونظرا لأن العرض من المدخرات لا يتصف بالمرونة ، ولأن الإقراض التجاري للبلدان النامية مقتصر على بضعة بلدان ، ولأن ذلك ينطبق أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولأن الاستثمارات المحلية والتمويل المتعدد الأطراف لا يزالان غير كافيين ، فإن هناك حاجة لتحديد المصادر التي يمكن من خلالها توفير الأموال اللازمة لتمويل متطلبات الاقتصاد العالمي التي تزداد اتساعا في مجال النمو والتنمية .

٩ - إن حصول تحول إيجابي في الاقتصاد العالمي يستلزم معه حصول تعزيز للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف . وإن إحداث زيادة كبيرة جدا في الموارد المالية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومصارف التنمية الاقليمية والصناديق والوكالات الانمائية التابعة للأمم المتحدة هو شديد الأهمية إن كان لهذه المؤسسات أن تقوم بفعالية بدعم التكيف الهيكلي ، ومكافحة الفقر ، ومواصلة توفير المساعدة التساهلية للبلدان ذات الدخل المنخفض ، وتوفير الموارد المالية للهياكل الأساسية المادية والمؤسسية ولخطط تخفيف الديون وخدمة الديون في البلدان النامية وبلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية . وسيؤدي هذا التعزيز أيضا إلى تيسير تجديد الإقراض الخاص للبلدان النامية وللبلدان التي هي في حالة انتقال إلى الاقتصادات السوقية وتيسير الاستثمار فيها .

١٠ - وإذا كان لا بدّ من إعطاء الأولوية الأولى في التسعينات للنمو والتنمية ، ومن تجنّب حركات الهجرة الجماعية ، يلزم إعادة تنظيم النفقات بطريقة تتوفر معها الأموال لمتابعة هذه الأهداف . وإن التغيرات في المذاهب وفي التفكير الاقتصادي توفر الآن مزيداً من الفرص لإعادة توزيع النفقات من استعمال إلى استعمال آخر ، وذلك يكفل عدم الإضرار بإجمالي الطلب على رأس المال - وبالتالي عدم الإضرار بأسعار الفائدة .

١١ - هناك مجالان يسهل إطلاق الموارد منهما من أجل استعمالات أكثر انتاجية . المجال الأول هو أن البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء تستطيع إحداث تخفيضات أكبر وبسرعة أشد في نفقاتها العسكرية لإطلاق الأموال واستعمالها في الأغراض

الإنمائية المدنية . فقد قدر أن المجابهة بين منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو أدت ، في أوروبا وحدها ، إلى إنفاق سنوي تراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ بليون دولار في مجال التسلح ، وما زال الإنفاق الإجمالي على الدفاع في البلدان المتقدمة النمو يفوق ضعف هذا المبلغ . أما البلدان النامية نفسها فتنفق ما يقارب ٢٠٠ بليون دولار في السنة على الاسلحة وغيرها من النفقات العسكرية . وقد امتصت النفقات العسكرية الإجمالية ٥ في المائة من الموارد العالمية سنويا في الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٨ . ففي أثناء هذه الفترة ، بلغ الإنفاق العسكري حوالي ٥,٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية و ٢٠ في المائة من نفقات الحكومات المركزية(٢) . وهذا المبلغ يماثل في حجمه مجموع الإنفاق على الصحة والتعليم . وقد ازداد الإنفاق العسكري لهذه البلدان بقيمة الدولار بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٨ خمسة أضعاف ، فكانت زيادته تعادل ضعف معدل زيادة الدخل للفرد(٣) .

١٢ - والمجال الثاني هو أن البلدان تستطيع أن تخفّض من مقدار إنفاقها على التدابير الحمائية . فالبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء تنفق مقدارا لا مبرر له من الموارد بسبب الحمائية ، وهذا يؤدي - فضلا عن التكاليف المالية - إلى تشوهات تخفّض من مستوى الإنتاج ، فتصبح الموارد المتوافرة للأغراض الإنمائية أقل . وقد أورد التقرير السنوي بشأن الزراعة الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن مجموع تكاليف دعم الزراعة في ٢٤ بلداً من البلدان الاعضاء في منظمة التعاون قد ارتفع ١٢ في المائة فبلغ ٣٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠ . ويتحمل المستهلكون جزءا من هذه التكاليف فيدفعون أسعارا أعلى للمنتجات الزراعية كما يدفعون مقدارا أكبر من الضرائب . ولو تناقص عبء الإعانات لتوافرت موارد أكبر للاستثمار ، ولاضطر المنتجون أن يعملوا بمزيد من الكفاءة . وبالإضافة إلى الاثر المباشر لتخفيض العبء المالي للإعانات ، فإن تناقص هذه المدفوعات يمكّن البلدان النامية من زيادة أرباحها من الاستيراد ، ويزيل التشوهات ، ويعزز النمو .

١٣ - لقد كانت هذه المشاكل والافكار في الذهن - وكذلك تعقد المسائل المنطوية على تحليلها - عندما اقترح الامين العام في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر المجتمع الدولي في عقد مؤتمر دولي يعنى بتمويل التنمية بغية وضع استراتيجية متسقة ومتفق عليها لتحقيق ذلك . ويستطيع هذا المؤتمر أن يبدأ أعماله في خريف عام ١٩٩٢ ، بعد اختتام الدورة الثامنة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ومن المقترح أن يكون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مرتبطين ارتباطا وثيقا بأعمال هذا المؤتمر .

الحواشي

(١) منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة ، "حالة الإمداد بالاغذية وتوقعات المحاصيل في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى" ، التقرير الخاص ، رقم ٣ (حزيران/يونيه ١٩٩١) .

(٢) د. بي. هيويت ، "الإنفاق العسكري : مقارنة دولية للاتجاهات" ، ورقة عمل لصندوق النقد الدولي ، WP/91/54 (أيار/مايو ١٩٩١) .

(٣) روث ليجير سيفار ، النفقات العسكرية والاجتماعية في العالم : ١٩٨٩ (واشنطن العاصمة : الاولويات العالمية ، ١٩٨٩) . ورد الاستشهاد بذلك في خطاب ر. س. ماكنمارا ، "عالم ما بعد الحرب الباردة ونتائج ذلك في النفقات العسكرية في البلدان النامية" الذي ألقاه في مؤتمر البنك الدولي السنوي المعني باقتصاديات التنمية (واشنطن العاصمة ، ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩١) .

- - - - -